الغربية التي يستهدفها التهديد بالتأميم الكلي (أو التأميم ذاته اذا نفذ) بالتهديد بالانتقام (أو بالانتقام) اقتصاديا . وأكثر الاسلحة الاقتصادية فعالية في يد هذه الدول هو بالذات الارصدة العربية الحكومية والخاصة الضخمة ، في مصارفها وفي اسواق اسهمها، والتي نقدرها بنهاية ١٩٧١ بما لا يقل عن ٦٫٠٠٠ مليون دولار يتوقع ان ترتفع بنهاية ١٩٧٢ الى نحو ٧٫٥٠٠ مليون . وبالطبع تستطيع البلدان الغربية التهديد بتجميد الارصدة وايقاف سيولة الاسهم والاستثمارات ، أو تنفيذ ذلك اذا نفذ التهديد بالتأميم .

ولا يفيدنا في شيء الظن اننا نستطيع نقل هذه الاموال الى بلد آخر قبل اعتماد سياسة التأميم الكلي اذ ليس هنالك من سوق مالية اخرى قادرة على استيعاب أموال بالحجم الذي بيناه ، سوى سويسرا (وحتى هذه مع التحفظ) ، التي نرجح انها ستمتنع في تلك الحال عن استقبال الاموال العربية بالادعاء بأن نظامها المصرفي وسوقها المالي مشبعان اكثر من اللازم بالاموال الاجنبية ، وسيكون تمنعها في الواقع تضامنا مع الدول الغربية الاخرى . اما المانيا الغربية ، وهي ليست بين كبار ممتلكي أسهم شركات النفط فانها لا توفر حلا للمشكلة ، **أولا** لان سوقها المالي اصغر من أن يتسع للأموال العربية ، **وثانيا** وما هو اهم لانها من أولى البلدان الغربية التي يجب ان تستهدفها سياسة الضغط العربية بسبب مساندتها لاسرائيل التي اتخذت منذ منتصف الخمسينات **ولا تزال تتخذ** ابعادا خطيرة ، من خلال اتفاقية التعويضات المعقودة مع اسرائيل الدولة ثم من خلال اتفاقية « التعويض الشخصي » التي يفيد منها الافراد الاسرائيليون ، وهما اتفاقيتان افاد منهما ميزان المدفوعات الاسرائيلي افادة كبرى — هذا عدا تصدير المانيا الغربية لبعض انواع الاسلحة لاسرائيل واستيراد البعض الآخر منها .

اما الادعاء المعاكس بأن الدول الغربية لن تقدم في حال التأميم الكلي على تجميد الارصدة والاستثمارات لانها بذلك تخسر المستوردات العربية فقول مردود لسببين: **اولا** ، ان حجم الضربة العربية يكون من الشدة بحيث انه سيتطلب حتما ردا قاسيا وسريعا — على الاقل تجميد الارصدة والاستثمارات — **وثانيا** ، ان البلدان الغربية لن تصاب بأذى شديد من جراء توقف مستورداتنا من أسواقها بسبب تجميد الاموال التي نسدد بها ثمن تلك المستوردات . فجملة مستوردات البلدان المصدرة للنفط من البلدان الغربية تمثل اقل من ٤ بالمئة من جملة مصدرات البلدان الغربية . وهكذا نعتقد — كحصيلة لهذا القسم من البحث — ان الصيغة الاولى لسياسة التهديد بالتأميم الكلي بسبب طبيعتها المالية في الاساس لا تستطيع منفردة تحقيق تبدل عميق في المواقف الغربية لصالح القضية الفلسطينية ، وان التأميم ذاته اذا طبق ينهي مرحلة المناورة والردع ويصبح حالة لا عودة عنها من شأنها استدراج اجراءات اقتصادية غربية معاكسة قد لا تقبل البلدان العربية بأن تتحملها . وعلى أي حال فان اثر التأميم بعد تنفيذه يكون في وضع المقدرات النفطية في يد البلدان العربية النفطية دون ان يكون له بالضرورة اثر حاسم بالنسبة للقضية الفلسطينية . اننا لا نقلل من شأن السيطرة العربية على الموارد النفطية ولكننا نميز بين تحقيق هذه السيطرة ، والتأثير في الموقف الدولي بالنسبة للقضية الفلسطينية ، لانهما نتيجتان مختلفتان في طبيعتهما .

* * *

الصيغة الثانية لسياسة التهديد بالتأميم الكلي (أو التأميم الكلي ذاته) ، هي سياسة التهديد بالتأميم الجزئي (او التأميم الجزئي ذاته) . وهنا ينبغي ترداد الملاحظة التي أوردناها عند بحث سياسة التأميم الكلي من أن تنفيذ التأميم يدخل الموقف في مرحلة جديدة هي مرحلة العقاب التي هي بطبيعتها نهائية ولا عودة عنها او مناورة حولها ، في حين ان التهديد بالتأميم الجزئي (كما سنحدده) يبقي الموقف داخل نطاق المناورة وتجربة اعصاب القوى المتقابلة .